

فضائح تهزّ أبرز الاحزاب التشريعية... ما علاقته بجواد الخوئي ومستشاري الكاظمي؟



كشفت وثائق واعترافات عن فضائح مالية وعلاقات سياسية تورطت فيها قيادات "البيت الوطني" الأمر الذي تسبب بزلزال عنيف في أوساط الناشطين والتنظيمات التشريعية.

وكان أمين عام البيت الوطني حسين الغرابي اعلن مؤخرا وبشكل مفاجئ استقالته من منصبه. وتبذّى البيت الوطني الدعوة لمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الثاني الماضي.

وتزامنت الازمة التي تفجّرت داخل "البيت الوطني" مع الانتقادات الحادّة التي وجهت أوساط شعبية وتشريعية لتنظيم امتداد، الذي يترأسه النائب الحالي علاء الركابي، بعد تصويت كتلته في البرلمان لصالح تولي محمد الحلبوسي رئاسة البرلمان ثم مشاركتها في الجلسة التي خصّمت لانتخابات رئيس الجمهورية، في 26 آذار الماضي، الى جانب تحالف الصدر وبرزاني والحلبوسي.

وكشفت لجنة حزبية عن علاقات تجمع امين عام البيت الوطني مع اثنين من مستشاري رئيس الوزراء ، كما اكدت وجود تنسيق سياسي عالي المستوى بين الجانبين على الرغم من تبنيّ الحزب "المعارضة السياسية".

وتحدث التقرير، الذي حصل "عراقي24" على نسخة منه، عن عقد اجتماع رسمي مع كاظم السهلاني بتاريخ 4 / 11 / 2021 من "اجل التوصل الى اتفاق سياسي بين الطرفين"، مشيراً حضور كل من حسين الغرابي وحسين محمود وعلي كريم مهدي ابو الجود الاجتماع، منوهاً الى انهم "يشغلون مناصب متقدمة في قيادة البيت الوطني". وأكد ان "الاجتماع من دون او موافقة كل من الامانة العامة والهيئة السياسية".

التقرير النهائي للجنة المتابعة العليا للنظر في الاتهامات الموجهة للأمين العام

بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٨ اجتمعت لجنة المتابعة العليا في محافظة ذي قار برئاسة نائب الأمين العام الدكتور ماهرة داخل ماهر وبعضوية كل من:-

١- عبد الأمير خيكان حاجم المشرفاوي

٢- مصطفى جبير الحسيني

٣- محمد عبد علي طلال

٤- حسين رحيم مزهر

٥- صفاء عباس المكيلى

٦- علي زهير جبر



بعد الاطلاع على إمدادات كل من السادة:- محمد خضير ريسان (محمد المحمودي) ونشوان عثمان جاسم (نشوان الناهي) وعلاء ستار جبار وحسين علي الغرابي، والتي تم لتويناها عند حضورهم أمام اللجنة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١١ في المقر الرئيسي للحزب والكاكن في بغداد، تناول السادة أعضاء لجنة المتابعة العليا في حيثيات الاتهامات الموجهة إلى الأمين العام لحزب البيت الوطني السيد حسين الغرابي، وقد جرى عرض وتداول جميع الأدلة التي قدمها الشهود وتقييم مدى صحتها وارتباطها بهذه الاتهامات. وبعد تحليل وتقييم مئتين توصلت اللجنة إلى ما يأتي:

١- إن الاجتماع الذي عقد مع كاظم السهلاني بتاريخ ٢٠٢١ / ١١/٤ كان اجتماعاً رسمياً تم تحديد موعده مسبقاً من أجل التوصل إلى اتفاق سلسي بين الطرفين، وقد تمخض عن هذا الاجتماع محضر مكتوب ثبتت فيه معظم تفاصيل الاتفاق. حضر هذا الاجتماع من جانب البيت الوطني كل من (حسين الغرابي، حسين محمود، علي كريم، مهدي أبو الجود) والذين يشغلون مناصب متقدمة في قيادة البيت الوطني باعتبار السيد حسين الغرابي الأمين العام للحزب، والبقية أعضاء في الأمانة العامة ورؤساء لبعض المكاتب الأساسية؛ حضر هؤلاء السادة هذا الاجتماع من دون علم أو موافقة كل من الأمانة العامة والهيئة السياسية.

٢- فيما يتعلق بتهم السيد الأمين بأنه تدخل في تنصيب محافظ ذي قار (محمد هادي) وبعد الاطلاع على إمداد السيد نشوان الناهي وما عرضه على اللجنة من دليل مادي وكذلك ما ورد في إمداد السيد حسين الغرابي من تصنيف لدوره في هذا الموضوع وبناءً على ما توفر للجنة من أدلة مادية أخرى بهذا الخصوص، فقد ثبت للجنة وجود دور للسيد الأمين العام في قضية تنصيب محافظ الناصرية.



٣- ثبت للجنة بأن السيد حسين الغرابي لازال على علاقة سياسية مستمرة بمشرفي عباس، وهو ما يتعارض ومشروع المعارضة السياسية الذي يتبناه البيت الوطني وذلك لكون مشرفي عباس يشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة مصطفى الكاظمي.

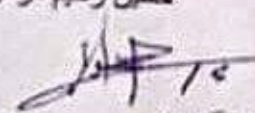
بناءً على كل ما تقدم قررت اللجنة التوصيات التالية:-

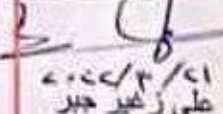
- ١- تجميد الصلاحيات السياسية للأمين العام بدءاً من صدور هذه التوصية وحتى موعد المؤتمر الأول للحزب.
- ٢- إحالة قضية أعضاء الأمانة العامة الذين حضروا الاجتماع مع كاظم السهلاني إلى الأمانة العامة لغرض اتخاذ اللازم والبت في أمرهم.
- ٣- نظراً لما تسببت به هذه الاتهامات من أزمة كبيرة وما خلفته من تداعيات خطيرة على صورة وسمعة حزب البيت الوطني وبالأخص الطعن في شرعية الانتخابات التي جرت في المؤتمر التأسيسي والذي ورد في استقالات أعضاء في الأمانة العامة، ونظراً لعدم التقيد بحدود الصلاحيات المحددة في النظام الداخلي؛ فإن اللجنة توصي بضرورة عقد المؤتمر الأول للحزب وذلك بعد تعديل النظام الداخلي وتضمينه مادة تنص على اختيار الأمانة التي انتخبت في المؤتمر التأسيسي (الأمانة الحالية) أمانة مؤقتة لمدة عام واحد.
- ٤- تعديل النظام الداخلي بأسرع وقت ممكن وبإشراف ومقابلة لجنة المتابعة العليا والتأكيد على تثبيت التعديلات الواردة في هذه التوصيات.
- ٥- إكمال انتخابات ممثلات المحافظات من قبل اللجنة المختصة بذلك وبإشراف ومتابعة من لجنة المتابعة العليا.



عبد الأمير حكيمن حليم
عضواً
٢٠٢٢/١٢/١٢



محمد عبد علي طلال
للبيت الرئيس
٢٠٢٢/١٢/١٢


طاهرة ناخيل طاهر
رئيساً
٢٠٢٢/١٢/١٢


حسين رحيم مزهر
٢٠٢٢/١٢/١٢


علي راجيد جابر
عضواً
٢٠٢٢/١٢/١٢


مصطفى جبير الحسيني
عضواً
٢٠٢٢/١٢/١٢


صفاء حاني العسكيني
عضواً
٢٠٢٢/١٢/١٢

وقد تم تصديق هذه التوصيات من قبل اللجنة المختصة بذلك وبإشراف ومتابعة من لجنة المتابعة العليا.

كما أكد التحقيق ان اللجنة التحقيقية ثبت لها بان الغرابي "لا زال على علاقة سياسية مستمرة بمشرق عباس"، معتبرا ان ذلك "يتعارض ومشروع المعارضة السياسية الي يتبناه البيت الوطني لكون مشرق عباس يشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة".

وتوجه أصابع الاتهام الى كل من مشرق عباس وكاظم السهلاني بإدارة التنظيمات التشريعية من اجل دعم حكومة الكاظمي واستخدامها لابتزاز الخصوم السياسيين في احداث اعمال عنف شهدتها محافظات ذي قار والبصرة والنجف.

وأدت صدامات دموية شهدت محافظة ذي قار في 23 كانون الأول 2021 الى استقالة المحافظ احمد الخفاجي المقرّب من ناشطي ساحة الحيوبي. وكان الكاظمي اصدر امراً بتكليف الخفاجي مطلع نيسان من العام الماضي.

وبتاريخ 25 كانون الأول تولّى محمد الغزّي منصب محافظ ذي قار بعد ان شغل منصب النائب الأول للخفاجي.

وكان تسريبات صوتية كشفت عن صلة امين عام تنظيم البيت الوطني بتنصيب الغزّي.

وأكدت اللجنة التحقيقية التي شكلها البيت الوطني انها توصلت الى "وجود دور للسيد الامين العام في قضية تنصيب محافظ الناصرية".

بدوره أكد الناشط والقيادي في "البيت الوطني" أكرم شربة عن وقوف الغرابي وراء تنصيب محافظ ذي قار الجديد.

وقال شربة، في تسجيل فيديو اطلع عليه "عراقي24"، ان الغرابي سعى لتكرار ما شهدته ذي قار في النجف من اجل تنصيب محافظ تابع له.

واتهم شربة، وهو ناشط تشريعي بارز في مدينة النجف، امين عام البيت الوطني بالحصول على مقاولات لبعض المشاريع في محافظة ذي قار بحكم علاقاته مع مستشاري الكاظمي.

كما كشف الناشط النجفي عن علاقة وطيدة بين أمين عام التنظيم التشريعي البارز ورجل الدين جواد

الحوثي الذي أقنعه بتبنيّ الدعوة لمقاطعة الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

ويعتبر جواد الحوئي، حفيد المرجع الراحل أبو القاسم الحوئي، احد رجال الدين الذين تربطهم علاقات واسعة بالتنظيمات الشبابية ذات الطابع العلماني. ويدور حول الحوئي الكثير من اللغط بشأن علاقاته الدولية والخليجية ودعمه لما يسمى بـ"حوار الأديان" انطلاقاً من مدينة النجف.



وأشار الناشط أكرم شربة الى لقاءات اجراها الغرابي بكل من مشرق عباس في بغداد والسليمانية، وتحدث عن مخالفات مالية تورطت بها قيادة التنظيم وأدت الى ازمة حادّة داخل الحزب.

وأوصت اللجنة التحقيقية بـ"تجميد الصلاحيات السياسية للأمين العام". كما دعت الى "احالة قضية اعضاء الامانة العامة الذين حضروا الاجتماع مع كاظم السهلاني الى الامانة العامة لغرض اتخاذ اللازم والبت في امرهم".

وتابع التحقيق بالقول "نظرا لما تسببت به هذه الاتهامات من ازمة كبيرة وما خلفته من تداعيات خطيرة على صورة وسمعة حزب البيت الوطني وبالأخص الطعن في شرعية الانتخابات التي جرت في المؤتمر التأسيسي والذي ورد في استقالات اعضاء في الامانة العامة، ونظرا لعدم التقيد بحدود الصلاحيات المحددة في النظام الداخلي، فان اللجنة توصي بضرورة عقد المؤتمر الاول للحزب وذلك بعد تعديل النظام الداخلي وتضمنه مادة تنص على اعتبار الامانة التي انتخبت في المؤتمر التأسيسي (الامانة الحالية) امانة مؤقتة ولمدة عام واحد".